المستوى الثّاني من مستوياتِ الاسْتعمالِ اللغويّ عند سيبويه

*جزاء المصاروة**

ملخص

يكشفُ هذا البحثُ وعْيَ سيبويهِ بمستوياتِ الاستعمالِ اللغويّ في العربيّة التي قعّد لها، وذلك من خلال دراسة حكمٍ من أحكامِ التقويم النَّحويّ التي كان يُصدرُها سيبويهِ على الأنماطِ الاستعمالية اللغوية، وهو قولُه (عربيّ).

فيُحددُ البحثُ المقصودَ بـ(عربيّ) معتمداً على كلام سيبويهِ نفسه، مسترشداً بمقارنة هذا الحكم بغيره من أحكام التقويمِ النحويّ في الكتاب، كالقوةِ والأصلِ والجودةِ والقياسيّة والكثرةِ... وغيرها، ليخلصَ بعد ذلك إلى أنّ سيبويه أطلقَ هذا الحكمَ على المستوى الثّاني من مستويات الاستعمال اللغويّ.

ويبيّنُ كثيراً من الاستعمالاتِ اللغويةِ التي وصفَها سيبويهِ بـ(عربيّ)، وقسّمها الباحثُ وفقاً لموضوعاتها النحويّة، متَّبِعاً المنهج الوصفيّ التحليلي.

الكلمات الدالة: سيبويه، عربيّ، الأحكام النحوية.

المقدمـة

يُعدُ كتابُ سيبويه غُرّةَ كتبِ العربيّةِ التي وصلت إلينا في مجال تقعيد اللغة، وهو كتابٌ –على كثرة دارسيه – ما يزال يحتاج من يُظهر مكنونَه، ويُبدي مخزونَه، وصاحبُه لا يكتفي بتقعيد اللغة ورسم حدودها، بل نجده كثيراً ما يُطلق على بعض الاستعمالات اللغوية أحكاماً نوعيّةً أو كمّيةً، فينعتُ بعضَها بالضعفِ وبعضَها بالقوةِ وأخرى بالرداءةِ أو القبحِ، وينعتُ أخرى بالكثرةِ أو القلةِ...إلخ، وهو بذلك يصنّف اللغة في مستوياتٍ تتدرّجُ في سلّم الفصاحةِ علوًّا وهبوطًا.

وهذه الأحكام– التي تكاد تكون مصطلحاتٍ– عندما يطلقها سيبويه فإنه "يستبطنُ قدرًا كبيرًا من الاستناد إلى رؤية لغوية شبه ثابتة"[1] لذا تعد دراستُها كشفاً لمنهجِ سيبويهِ في التأليف النحويّ "ولعلّ تأمّلَ بعضِ هذه الكلماتِ– أو المصطلحات– ودراستَها دراسةً تعتمدُ تتبّعَ ورودها في الكتاب، وفَهمَ المقصودِ منها في كل موقع وردتْ فيه... يمنحنا قدراً إضافياً من محاولة استجلاء واستيضاح ما يزخر به "الكتاب" من إرث لغويّ جدير بالاعتزاز والتقدير"[2]

واللافتُ للنظر أنه كان يصف بعض الاستعمالات اللغوية بـ (عربيّ) وهو حكمٌ مُحيّر حقاً، ذلك أن سيبويه يقعّدُ لكلام العرب، فلمَ يقصرُ هذا الحكمَ على بعض الاستعمالات اللغوية التي ربما لم تُجاوز بضعاً وخمسين استعمالاً[3]؟! والحقيقة أني ظللتُ زمناً متشوّفاً لمعرفةِ معاييرِ سيبويه في إطلاق هذا الحكم، ومقصودِه منه، باحثاً عن أماراتٍ تُجلّيه ودلائلَ تعرّفه، فبذلتُ طَوْقي في قراءةِ الكتاب واستخراجِ تلك الاستعمالاتِ اللغويةِ التي وصفها سيبويه بـ(عربيّ) لأقفَ على معنى هذا الحكم ومعاييره.

وقدْ يبدو هذا الحكمُ لبعضِ الباحثين لفظاً عابراً، يدلّ على أنّ هذا الاستعمال قد جرى على ألسنة العربِ، والحقيقةُ غيرُ ذلك؛ لأنّ سيبويهِ لا يطلق حكمَه هذا إلا حينَ يقارنُ استعمالاً لغويًا بآخر. فسعى الباحث إلى معرفة المستوى الاستعماليّ الذي يمثله هذا الحكم.

وعند العودِ إلى الدراساتِ التي عُنيت بالأحكام النحويّة والنقدِ اللغوي، لم يخرج الباحثُ بطائلٍ، فهذه الدراساتُ والأبحاثُ درستْ كثيراً من الأحكامِ كالواجبِ، والجائزِ، والقويِّ، والضعيف، والمُحالِ، والقبيح،... وغيرها[4]، لكنها صَدَفتْ عن هذا الحكمِ، ولم تتطرقْ إليه من قريبٍ أو بعيد، ما خلا محمد كاظم البكاء في كتابه (منهج سيبويه في التقويم النحوي) وقد ذكره مدموجاً مع حكمٍ آخر هو (جيد) حيث ذكر مصطلحاتِ التقويم النوعي في كتاب سيبويه ومثّل لها بـ" (جيد) و(جيد عربيّ) و(قبيح ضعيف)..."[5] فاكتفى بهذه الإشارة، وهو هنا يجعل هذا الحكم حكماً نوعياً، على الرغم من أنّ التتبع الدقيق لهذا الحكم في الكتاب يكشف عن كونه حكماً نوعيا كميّاً في آنٍ، بل هو إلى الأحكام الكميّة أمْيَلُ.

* جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية. تاريخ استلام البحث 2013/11/26 وتاريخ قبوله 2014/2/26.

©2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أما صباح السامرائي في كتابه الأحكام النوعية والكميّة في النحو العربيّ– وهو كتابٌ متخصّصُ في هذا الضرب من البحث– فلم يزد على أنْ قال: "وقد كثُر عند النحويين استعمالُ هذه اللفظةِ للدلالةِ على صلاحِ العبارةِ وإدخالِها في كلام العرب، ولما كانَ هذا اللفظُ عائماً لا يتبيّنُ فيه المستوى بشكل دقيق، فإنَّ الباحثَ يجده في أكثر مواضعه مُرافقاً لأحكام الجودة أو الرداءة أو العلة أو الكثرة"[6] فهو يجعل دلالتَه مقصورةً على صلاحِ الاستعمال اللغويّ، وأنّه داخلٌ في كلام العرب، ويراه حكما عائما غيرَ واضح، لذلك تركه، وعالج ما رافقه من أحكام الجودة والرداءة، ثم بيَّن أن هذا الحكمَ شاع عند المتقدّمين؛ لعنايتهم بتأصيل الكلام وإحكام صلته بكلام العرب، ثم انحسر عند المتأخرين أمثال أبي علي الفارسي وابن جني، وإذا وُجِد عندهم فغالبا ما يكون منقولاً عن المتقدمين"[7] هذا غاية ما ذكره الباحث عن هذا الحكم.

وقد أغفلته أيضاً الدراساتُ التي عالجتْ موضوع المصطلح النحوي عند القدماء[8] ولست أظن أنّ سيبويه كان يطلق هذا الحكم جُزافاً دون وعيٍ بمقصودِه، أو دونَ اعتمادِ أسسٍ معروفة عنده، شأنه في ذلك شأنُ كثيرٍ من مصطلحاته وأحكامه.

فماذا يعني وصف الكلام بـ(عربيّ) عند سيبويه؟ أتراه يعني كثرةَ الاستعمال؟ أم أنه يطلقه على لهجةٍ من لهجات العرب؟ أم أنه يعني القوةَ أو الحسن؟ أم أنه يعني موافقةَ الاستعمالِ اللغوي لأقيسةِ النحويين ومعاييرهم؟ أم أنه قصدَ به جودةَ الاستعمال؟ أم أنه يعني أن هذا النمط يمثل الأصل؟

إنَّ تتبعاً دقيقاً لتلك الاستعمالات اللغوية التي حمّلها سيبويه هذا الوصفَ ولمّاً لشعثِها يكشف لنا أنه لم يقصد شيئاً من ذلك ألبتّة، وإنّما قصدَ استعمالاً لغويّاً يأتي في المرتبةِ الثانية من مستوياتِ استعمال اللغة الفصيحةِ.

ويتّضح لنا هذا من خلال مقارنة هذا الحكم (عربيّ) بغيره من الأحكام، وذلك كما يلي:

أولاً: عربيّ وكثير

لم يطلق سيبويه حكم (عربيّ) على الاستعمالات اللغوية الكثيرة في لغة العرب، لأنّها كثيرةٌ وحسبُ، فالكثرة عنده شيءٌ، والعربيّة شيءٌ آخر، يدل على ذلك قوله:" فإذا ذكرتَ مفعولينِ كلاهما غائبٌ، فقلت: أعطاهوها وأعطاهاه جاز وهو **عربيّ**، ولا عليك بأيِّهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب، وهذا أيضاً ليس **بالكثيرِ** في كلامهم، والأكثر في كلامهم أعطاه إياه"[9] فسيبويه هنا يصف استعمالاً لغوياً ليس هو الأكثر انتشاراً وشيوعاً بأنه عربيّ وهذا يعني أنّ (عربيّ) لا تساوي (كثير).

ومن ذلك أيضاً قوله: "قد حيَّ في هذا المكان، وقد عيَّ بأمره، وإنْ شئتَ قلتَ: قد حييَ في هذا المكان وقد عييَ بأمره، والإدغام **أكثر** والأخرى **عربيّة** كثيرة"[10] فما وصفه هنا بأنه عربيّ هو الكثير، أمّا الأكثر فلم يوصفْ بذلك، فليست الكثرة معياراً للحكم على الكلام بأنه عربيّ، كما أن الحكم بالكثرة حكم كمي تُقاس به مرات التكرار في البيئة اللغوية، في حين أن الحكم بـ(عربيّ) يشي بالجودة أو القوة فهو حكم نوعيّ، وإن وشى بالتكرار والدوران على ألسن العرب يكون حكماً كميّاً نوعياً في آن، كما سنلاحظ بعد قليل.

ومما سبق نستطيع رصد المقابلتين التاليتين: (عربيّ ليس بالكثير **يقابل** الأكثر في كلامهم) و(عربيّة كثيرة يقابل والأكثر) فنلاحظ أنّ النمطّ الاستعماليّ العربيّ هو الكثير في مقابل الأكثر.

ثانياً: عربيّ وقوي

قد يتبادر إلى الذهن أنَّ الحكمَ على الاستعمالِ اللغوي بأنه عربيّ مساوٍ للحكم عليه بأنه قويٌّ، لكنّ هذا ليس صحيحاً، يكشفُ كتابُ سيبويه نفسُه ذلك، يقول سيبويه: "زعم أنّ: كم درهماً لك أقوى من: كم لك درهماً، وإن كانت عربيّةٌ جيدة"[11] فليس (قوي) معادلاً لـ(عربيّ)، بل (عربيّ) هي أقلّ درجةً من قويّ، وقال في موقع آخر: "ومما يُدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد وإذا تقارب المخرجان قولهم: يَطّوَّعون في يتَطَوّعون، ويذَّكَّرون في يتذَكّرون، ويسّمّعون في يتَسمّعون، والإدغام **أقوى** إذ كان يكون في الانفصال. والبيان فيهما **عربيّ** حسن لأنهما متحركان"[12] فالإدغام هو الأقوى وهو عكس البيان الموصوف بـ(عربيّ) وعلى هذا فـ(عربيّ) لا تعادل (قوي) عند سيبويه.

وهنا نلمحُ المقابلةَ التالية (عربيّ **يقابله** الأقوى)

ثالثًا: عربيّ وحَسَن

يقول سيبويه عن إتمام الضمير: "فأمّا الثباتُ فقولُك: ضَرَبَهو زيدٌ، وعليها مالٌ، ولَدَيْهو رجلٌ... فإذا كانَ قبلَ الهاءِ حرفُ لينٍ، فإنَّ حَذْفَ الياءِ والواوِ في الوَصْلِ أحسنُ؛ لأنَّ الهاءَ من مَخْرَجِ الألف، والألفُ تشبهُ الياءَ والواوَ، تشبهُهُما في المدّ، وهي أختُهما، فلمّا اجتمعتْ حروفٌ متشابهةٌ حَذفوا، وهو **أحسنُ** وأكثرُ، وذلك قولُكَ عليهِ يا فتى، ولديهِ فلانٌ، ورأيتُ أباهُ... **وأحسنُ** القراءتينِ ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾[13] و﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾[14] و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[15] و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾[16] والإتمامُ **عربيّ**"[17] فهو يصف إتمام الضمير في مثل (عليهو) بأنه عربيّ على الرغم من أنه ليس الأحسنَ أو الأكثر.

ومن ذلك قوله في إدغام المنفصلين: "فأنْ تقولَ: احفظْ تلك، وخذْ تلك، وابعثْ تلك، فتُبينَ **أحسنُ** من حَفِتُّ وأَخَتُّ وبَعَتُّ، وإنْ كان هذا حسناً **عربيّاً**"[18]

وهنا نلمحُ المقابلةَ التالية (عربيّ يقابله أحسن وأكثر)

رابعًا: عربيّ وقياسيّ

قد يتبادر إلى الذهن أيضاً أنّ وصفَ–عند سيبويه– الكلامِ بأنّه عربيّ أي إنّه يسير وفقاً لأقيسة النحويين، والأمرُ ليس كذلك عند سيبويه، يدل على ذلك قولُه عند حديثه عما يُسمَّى في الدراسات الحديثة بالحذف الاعتباطي كما في (لا أدرِ) حيث جاء في الكتاب: "إلا أنّهم قالوا: لا أدْر، في الوقف؛ لأنّهُ كَثُرَ في كلامِهم فهو **شاذٌّ**... وجميعُ ما لا يُحذَفُ في الكلامِ وما يُختارُ فيه أنْ لا يُحذَفَ يحذفُ في الفواصلِ والقوافي... وإثباتُ الياءاتِ والواواتِ **أقيسُ** الكلاميْنِ، وهذا جائزٌ **عربيّ** كثيرٌ"[19] فإثبات حروف العلة هو القياسُ، وحذفُها شاذٌّ، لكنّه يصفه بـ(عربيّ).

ونلحظ هنا (عربيّ **يقابله** أقيس)

خامسًا: عربيّ وجيّد

وليس المقصود بهذا الحكم (عربيّ) الجودةَ أيضاً، فقد يَحكمُ سيبويه على استعمالٍ لغويّ بأنه عربيّ ويكون غيرُه أجودَ، ومن ذلك ما قاله في حديثه عن الحَمْلِ على المعنى بعد أن أورد بيتين من الشعر، أوّلُهما قولُ جريرٍ[20]:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقومِهِمِ
أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ

"والنَّصبُ في الأوّل أقوى وأحسنُ؛ لأنّكَ أَدخلتَ الجرَّ على الحرف الناصب، ولم تجئْ ههنا إلاّ بما أصلُه الجرُّ ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ وهو على ذلك **عربيٌّ** جيد والجُّر **أجودُ**"[21]

ويظهر هنا مقابلة (عربيّ **يقابله** أجود)

سادساً: عربيّ ولغة

لم يقصد سيبويه بوصفه بعضَ الاستعمالاتِ اللغوية بـ(عربيّ) أنّ هذه الاستعمالات تمثّل مستوى لهجياً محدوداً في إحدى قبائلِ العرب، يدل على ذلك قوله:"ومن ذلك أنْ ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرّضَ له، فتقول: متعرّضاً لعَنَنٍ لم يعنِهِ... ومن العرب من يقول متعرّضٌ... وكلٌّ عربيّ"[22] وهو هنا يصف لهجة معينة (ومن العرب) بقوله (عربيّ) فكأنه يقول لنا إنّ الاستعمال اللغوي في هذه اللهجة عربيّ، وعلى ذلك يكون الحكم بـ(عربيّ) غير الحكم بـ(لغة) في كتاب سيبويه.

على أنّ هذا لا يتنافى مع كونِ بعض هذه الاستعمالات اللغوية هي لهجات، فقد يكونُ بعضُها لهجةً فيحكمُ عليه بـ(عربيّ) وفي الوقت نفسِه ليس كلُّ لهجة ينطبق عليها هذا الوصفُ أو الحكم.

بعد استقراءِ هذه الأمثلةِ وأمثلةٍ أخرى كثيرةٍ سنثبتُها في الصفحات القادمة، يتبيّنُ لنا أنّ الحكمَ على الاستعمال بأنه عربيّ لا يعني جودةً أو كثرةً أو قياسيّةً... إلخ وأنه حكمٌ مغايرٌ لها جميعا، ويعضدُ هذا أنّك تجد كثيراً من هذه الأحكام يسبقه حكمُ (عربيّ) وهذا يشير إلى تغايرها ومن ذلك قوله: "عربيّ جيد كثير"[23] "وعربيّ جيد حسن"[24].

ويتبيّن لنا أيضاً أنه يقصدُ درجةً تأتي دون الأكثرِ والأقوى والأحسنِ والأجودِ والأقيس، إذاً هو يقصد الاستعمال اللغويَّ الثاني في لغة العرب، وهو استعمال مُعتدّ به في التقعيد اللغوي، وبالتالي هو استعمال شائعٌ في تلكِ اللغةِ الفصيحةِ التي تشكلت إبّانَ نزول القرآن، وهي اللغة التي أطلق عليها الباحثون اللغةَ الأدبية المشتركة، التي تشكّلت "نتيجة الاحتكاك الذي يحدث بين الناطقين لهذه اللهجات أثناء التجارة وتأدية المناسك، وكان العرب يأخذ بعضُهم عن بعض بالمخالطة والمجاورة"[25]وقد اختار النحاة هذه اللغة للاحتجاج بها؛ لأنّها كانت تبدو لهم لغةً موحدةً، كما أنها لغةُ القرآن الكريم، "ولا سيما أنها هي أيضاً لغةُ الدولة والدواوين، وليس هناك من لهجة تستحقُّ أنْ تسمى لغة **العرب** جميعاً، أكثر مما تستحق هذه اللهجة الأدبية"[26]

تلك اللغة التي "تجمّعت إلى نحائزِ قريش وسلائقهم التي ضُبطوا عليها مما تخيّروا من لغات العرب"[27] وهي اللغة التي نسبت إلى قريش فارتفعتْ "عن عَنْعَنةِ تميم، وكَشْكَشةِ ربيعة، وكَسْكَسَة هوازن، وتَضَجُّع قيس، وعَجْرَفِيَّة ضَبَّةَ، وتَلْتَلَة بَهْراء"[28] ولنا أن نستنتجَ ذلك من قول سيبويه: "وزعموا أنّ ابنَ أبي إسحاق[29] كان يحققُ الهمزتين وأناسٌ معه، وقد تكلّم ببعضه العرب وهو رديءٌ فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء"[30] فهو لم يقبل هذا الاستعمال اللغوي على الرغم من سماعِه عن بعضِ العرب، بل وصفَه بالرداءة، وهذا يدفعنا إلى الأخذ بالعكس، فالعربيّ ما كان شائعاً عاماً في لغة العرب، ويدعم هذا أيضاً ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء[31]: "قال ابنُ نوفل[32]: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرِو بن العلاء: أخبرني عما وضعتَ مما سميتَ **عربيّةً** أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا، فقلتُ كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العربُ وهم حجة، فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمّي ما خَالَفني لغات"[33] فالعربيّة عنده هي الكثيرة الفاشية.

لكنْ ليسَ كلُّ ما روي عن العرب على مستوى واحد عند

القدماء، فهناك فصيحٌ وهناك أفصحُ، ومما يروى عن ابن درستويه[34] قوله: "قول العامة: حرِصت بالكسر أحرِص لغةٌ معروفة صحيحة، إلا أنها في كلام العرب الفصحاء قليلة، والفصحاء يقولون: بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل"[35]

لذلك يرى الباحثُ أنّ سيبويه يطلق هذا الحكم على استعمالات لغوية شائعة في لغة العرب، لكنّ وجهاً آخر أشيعُ منها وأقوى، حتى لا يظن ظانٌّ أنّ شيوعَ الاستعمال اللغوي الآخر هو الصواب، وأن ما عداه منافٍ للغةِ العرب خارجٌ عن سننها وقوانينها، وبذلك نستطيع القول بأن المقصود بـ (عربيّ) في كتاب سيبويه **الدرجةُ الثانيةُ من قوةِ الاستعمال اللغوي وشيوعه، أو المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي**، ولعلّ الإشارة الوحيدةَ التي وصلتْ إلينا داعمةً لهذا الرأي هي قولُ أبي جعفر الغرناطي[36] في كتابه ملاك التأويل: "وعادتُه [أي سيبويه] رحمه الله التعبير بهذه العبارة [عربيّ] عما هو دونَ غيرِه في القوة"[37] ويضرب لذلك أمثلة لا تتجاوز الأربعةَ من كتاب سيبويه[38].

ويطلقُ سيبويه هذا الحكم أيضاً – وإنْ كان ذلك في حالات نادرة– على الاستعمال اللغوي المتحوّل عن استعمال لغوي آخر، أي الفرع مقابل الأصل، كتقديمِ المفعول على الفاعل، وسيتبدّى صدق ما ذهبنا إليه واضحا من خلال المواطن التي استعمل فيها سيبويه هذا الوصف، تلك المواطن التي سنثبتها في الصفحات الآتية.

وبهذا نخلصُ إلى أنّ حكم (عربيّ) عند سيبويه يطلق على استعمالات لغوية فيها خاصيتان، **أولاهما:** أنها شائعةٌ في لغة العرب وليست استعمالاً لهجياً محدوداً أو نمطاً استعمالياً نادراً، **وثانيتهما:** أنها تمثّل المستوى الثاني في الاستعمال اللغوي عند العرب، وغالبا ما يكون المستوى الثاني في الجودة أو القوة، أي إنّ هناك استعمالاً آخر هو الأقوى أو الأجود أو الأحسن، لكنه قد يكون–وإن قليلاً– يمثل المستوى الثاني من حيث أصل الوضع، فإذا عددنا الأصل هو المستوى الأول، فإن الفرع هو المستوى الثاني الذي يطلق عليه سيبويه حكمه هذا؛ لذا نجد هذا الحكم عنده دائما في مقابل الأقوى أو الأحسن من جهة، أو مقابل النمط الاستعماليّ الذي يمثل أصل الوضع من جهة أخرى. وبهذا يكون (عربيّ) حكماً نوعياً كمياً في آن معاً.

وبهذا يكون سيبويه واعياً بمستويات الاستعمال اللغويّ عند العرب، يجعلُها مراتبَ ودرجاتٍ، فهناك المستوى الأول الذي غالباً ما يبتدئ بوصفه، وهناك المستوى الثاني (عربيّ) ثم تتدرّج المستويات من القوي إلى الجيّد إلى الحسن إلى الضعيف إلى القبيح... إلخ.

ولم أشأ أن أجعل لفظ (عربيّ) عند سيبويه مصطلحاً، وذلك لسببين، **أولهما** أن المعنى الذي أراده سيبويه لهذا اللفظ لم يخرج كثيراً عما يفهم من المعنى اللغويّ لهذا اللفظ، **وثانيهما** أن مصطلح (عرب) في عهد سيبويه كان مصطلحاً قاراً يدل على هذا الجنس المعروف، ولا يمكن التكهّن بغير ذلك، وإنْ وجد اختلاف حوله فقد كان ذلك فيما قبل الإسلام[39].

استعمال عربيّ عند سيبويه

استعملَ سيبويهِ هذا الحكمَ في مواطنَ كثيرةٍ من كتابه جاوزت الخمسين بقليل، وسنحاول دراستها في محاورَ نسلك في كل محورٍ منها ما تشابه، وليس الهدف سردَها جميعاً هنا[40]، لكنْ بيانَ صدق فرضية الدراسة التي تبيّن أن سيبويه يطلق هذا الحكم على المستوى الثاني من مستويات استعمال اللغة العربيّة في عصور الاحتجاج، إذْ لو سردناها جميعاً لطالَ البحثُ دونَ مُحوجٍ لذلك فكثيرٌ من الاستعمالات التي لم تُذكر في المتنِ يتشابه مع ما ذكرناه.

أولاً: التقديم والتأخير

ويشمل هذا المبحث الجملةَ الفعليّةَ والاسميّة، ففي الجملة الفعلية قد يتقدّم المفعول على الفاعل، وهو أمرٌ شائع في العربيّة يقول سيبويه: "فإن قدّمتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله... وهو **عربيّ** جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانِه أعنى"[41] فهو هنا يصف استعمالاً شائعاً غيرَ مقصور على لهجة دون أخرى، بل هو من خصائص العربيّة وسننها، يقول ابن جني: "والأمرُ في كثرة تقديم المفعولِ على الفاعلِ في القرآن وفصيحِ الكلام متعالَمٌ غيرُ مستنكَر"[42] لكنّ الأصلَ تقديمُ الفاعل على المفعول "والأصل تقديمُ الفاعل على المفعول؛ لأنَّه لازم في الجملة جارٍ مجرى جزءِ من الفعل، والمفعولُ قد يُستغنى عنه"[43] فسيبويه هنا يصف الفرع بأنه عربيّ، وذلك في مقابل الأصل.

وكذلك في حالة تقديم المفعول على الفعل يقول سيبويه: "هذا بابُ ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أُخّر، وما يكون فيه الفعلُ مبنيّاً على الاسم، فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلت: ضربتُ زيداً، وهو الحدّ... وإن قدمتَ الاسمَ فهو **عربيّ** جيد كما كان ذلك **عربيّاً** جيداً وذلك قولك: زيداً ضربتُ"[44] وهنا وإن كان يصف النمطين بـ(عربيّ) إلا أنّه جعلَ الأول هو الحدّ، وهذا يعني أن الثاني يشكل المستوى الثاني من حيث الأصالة، كما أنّه لا يصف الأول بهذا الوصف إلا بعدما جاء على ذكر الثاني.

ومن ذلك ما عُرف عند المتأخرين بأسلوبِ الاشتغال، فإذا

تقدّم المفعول على فعله، واشتغل الفعلُ بضمير المفعول المتقدّم جاز رفعُه ونصبُه، يقول سيبويه في النصب: "فأما قولُه عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[45]، فإنما هو على قوله: زيداً ضربته وهو **عربيّ** كثير"[46] فهو يصف النصب بأنه (عربيّ كثير) وقد جعل النحاةُ رفعَ الاسم المشغول عنه في الأصل هو الراجح ما لم يعرض له ما يوجب النصب أو يرجّحه، فيرى الرمّاني أنّ الرفعَ جيد وهو على أصل الكلام وحقيقته[47] ويقول ابن هشام بعد أن ذكر جواز الرفع والنصب: "أَحَدُهُما راجحٌ لسلامته من التقدير وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية وجملةُ الكلامِ حينئذٍ اسميةٌ، والثاني مَرْجُوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً"[48] وهذا يقرره سيبويه بقوله: "فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ زيدٌ ضربتُه فلزمتُه الهاء..."[49] لكنه يرى أن الرفع أجود[50]، وسلك سبيله في ذلك الفراء[51] وهذا يعني أن سيبويه أطلق حكم (عربيّ) على المستوى الاستعمالي الثاني من حيث الأصالة والجودة. على أن هناك من يرى أن الرفعَ والنصبَ لا يؤديان المعنى ذاته، أو أنّ لكلٍّ منهما سياقاً خاصاً يصلح فيه[52]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ابن هشام يخالفُ سيبويه في هذه الآية ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[53] ففي حين جعلها سيبويه مثل (زيدا ضربته) كما مرّ، جعلها ابن هشام مختلفة، وجعل النصب هو الراجح، على الحالة الخامسة من حالات رجحانِ النصب، وهي أن يُتوهّم في الرفع أنَّ الفعل صفة، فعلى رأيه لو كانت (كلّ مرفوعة) قد يتوهم أن جملة خلقناه صفةٌ لها، لذا ترجّح النصب؛ لأنّ الصفة لا تعمل في الموصوف فيُعلم أنها ليست صفة[54].

ومثله تقدم الخبر على المبتدأ الصالح للابتداء به، يقول سيبويه:" وزعمَ الخليلُ رحمَهُ اللهُ أنّه يستقبحُ أنْ يقولَ: قائم زيدٌ، وذاك إذا لم تجعلْ قائما مقدّماً مبنيّاً على المبتدأ، كما تؤخّرُ وتُقدّمُ فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرو على ضربَ مرتفع، وكان الحدُّ أنْ يكونَ مُقدّماً، ويكونَ زيدٌ مؤخّراً، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداءُ فيه مقدَّماً، وهذا **عربيّ** جيّدٌ، وذلك قولك: تميميٌّ أنا ومَشنوءٌ من يَشنُؤك".[55]

والكوفيون يمنعون تقديمَ الخبر على المبتدأ؛ لأن الخبرَ فيه ضمير المبتدأ ولا يجوز عود الضمير على متأخر[56] والحقيقةُ أن تقديمَ الخبر أمر شائع في العربيّة، حتى جعله ابن الحاجب واجباً في بعض المواضع؛ وذلك إذا كان في تقديمه معنى لا يُفهم من تأخيره، كما في: تميميٌّ أنا "إذا كان المراد التفاخرَ بتميم"[57] لكن لا يخفى علينا أنّ الأصل هو تقديمُ المبتدأ على الخبر وهذا ما يجمع عليه النحاة، وبذلك يكون سيبويه قد أطلق حكم (عربيّ) على المستوى الثاني من حيث الأصالة والاستعمال.

ثانياً: إضمار العامل

أوّلَ النحاة كثيرا من الاستعمالات اللغوية على إضمار فعلٍ أو اسم، من ذلك انتصاب الحال بفعل مضمر، يقول سيبويه: "ومن ذلك أيضاً أنْ ترى رجلاً قد أوقعَ أمراً أو تعرّضَ له، فتقول: مُتعرِّضاً لعَنَنٍ لم يعْنِه، أي دنا من هذا الأمرِ مُتعرّضاً... وترك ذكرَ الفعلِ لِما يَرى من الحال"[58] ثم قال: "ومن العرب من يقول: متعرّضٌ ومنهم من يقول: صادقٌ واللهِ، وكلٌّ **عربيّ**"[59] والظاهر أنّ النصب هو الأشيعُ والأكثر، وهذا ما يقرره سيبويه نفسه في مقام آخر حيث يقول: "ومن ثَمّ قالُوا مصاحَبٌ مُعانٌ ومبرورٌ مأجورٌ كأنه قال أنت مصاحَبٌ وأنت مبرور... وأما قولهم: راشداً مهدياً، فإنهم أضمروا (اذهب) وإن شئت رفعت كما رفعت (مصاحَب معانٌ) ولكنه كثُر النصب في كلامهم"[60] فالرفع على إضمار المبتدأ، والنصب على الحال. وقد ذكر الزمخشري النصبَ ولم يذكر الرفع[61] وهذا يشير إلى أنّ الأشيعَ هو النصب، وأنّ الرفع يشكل المستوى الثاني استعمالاً.

وتحت باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهارُه بعد حرفٍ، يمثّل سيبويه بقول العرب: الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرا فخيرٌ، ثم يقول بعد ذلك: "وإذا أضمرتَ فأنْ تُضمرَ الناصبَ أحسنُ؛ لأنّك إذا أضمرتَ الرافعَ أضمرت له أيضاً خبراً، وإنْ أضمرتَ الرافعَ كما أضمرتَ الناصبَ فهو **عربيّ** حسن، وذلك قولك: إنْ خيرٌ فخيرٌ وإن خنجرٌ فخنجرٌ، "[62] وهو يصرّحُ هنا بأنّ الأحسنَ هو النصب، وبذلك يكون الرفعُ هو المستوى الثاني في الجودة.

ويؤيد ذلك قولُ ابن هشام: " وقولُهم: (النَّاسُ مجَزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ) أي: إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيّر، ويجوز: إنْ خَيْرٌ فَخَيْراً، بتقدير إنْ كان في عملهم خير فَيُجْزَوْنَ خيراً، ويجوز نصبُهما، ورفعُهما، والأولُ أرْجَحُها، والثاني أضعفها، والأخيران **مُتَوَسطَّانِ**"[63] فهو يجعل النمط الاستعمالي الذي حكم عليه سيبويه بـ(عربيّ) متوسطاً بين القوة والضعف.

والنصب في (إنْ خيراً فخيراً) على تقدير: إنْ كان ما فَعلَ خيراً جُزي خيراً، ويجوز رفع الثاني (إن خيراً فخير) وهو الأكثر؛ لأنّ ما بعد الفاء حقُّه الاستئناف، فالتقدير: فهو خير، أما الرفع في كليهما وهو الذي وصفه سيبويه بأنه عربيّ حسن (إن خيرٌ فخيرٌ) فعلى إضمار (كان) وخبرِها أو إضمار كان التامة[64]

ثالثاً: الإتباع والاستئناف

وليس المقصودُ هنا التوابعَ المعروفةَ في بابها عند النحويين (العطف، والنعت، والبدل، والتوكيد) بل المقصودُ اعتمادُ اللفظ على ما قبلَه، أو ابتداؤه مستأنَفاً على الابتداء، فهو يشمل التوابع المعروفة وغيرَها.

ومن أشهر مسائله عطفُ جملة الاشتغال على جملة قبلها، وللنحاةِ في الاسم المشغول عنه تفصيلات في جواز رفعه ونصبه مذكورةً في كتب النحو[65] وما يهمنا هنا جواز نصب الاسم المشغول عنه وجواز رفعه، إذ يرى النحاة أنّ المختارَ هو النصب إذا عطفتَ جملة فعلية على فعلية، مثل: رأيت عبد الله وزيداً مررت به، ويُختار الرفعُ إذا عطفت على جملة اسمية مثل: زيد منطلقٌ وعمرو كلمته[66] ويفسّر المرادي اختيارَ النصب بأنه للمشاكلة بعطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها[67] وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث جعل الأحسنَ نصبَ الاسمِ المشغولِ عنه إذا كان معطوفا على جملة فعلية "وإنَّما اختيرَ النصبُ ههنا لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم"[68] لذا نجده يصف الرفع/ المستوى الثاني بأنه عربيّ جيد، قال: "وقد يُبتدأُ فيُحمل على مثل ما يُحمل عليه، وليس قبله منصوب، وهو **عربيّ** جيد، وذلك قولك: لقيت زيداً وعمرٌو كلمته، كأنك قلت: لقيت زيداً، وعمرٌو أفضلُ منه[69] والمقصود بعبارة سيبويه أن الاسم قد يحمل على الابتداء وقبله اسم منصوب كما يكون مبتدأ ولم يسبقه شيء.

ومن ذلك أيضاً بعضُ مسائل البدل، فيذكر سيبويه أنّ جملةً مثل: رأيتُ متاعك بعضُه فوق بعض، يجوز فيها رفع (بعض) على الابتداء، ويجوز نصبه على البدل من (متاع) وكذلك في قولك: حزّنت قومَك بعضُهم أفضلُ من بعض، ويمثل سيبويه[70] للرفع بقوله تعالى:" وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ "[71] ويمثل للنصب بقول العرب خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها" وبيت عَبْدةَ بن الطَّبيب[72]:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ

ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا

وقول رجل من بَجيلَة أو خَثْعَمٍ[73]

ذَرِينى إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا

وما أَلْفَيْتِنِى حلِمى مُضاعَا

ثم يقول سيبويه عن حالتي الرفع والنصب: "إلا أنَّ أعربَه وأكثره إذا كانَ الآخرُ هو الأولَ أنْ يُبتدأ، وإنْ أجريتَه على النصب فهو **عربيّ** جيّدٌ"[74] فهو يجعل الأكثرَ والأفصحَ أن يُبتدأَ الاسمُ ولا يكون تابعاً لما قبله، وهذا يعني أنّ النصب هو المستوى الثاني في القوة والفصاحة، وهو ما وصفه بعربيّ، وقدا قدوَه ابنُ السراج[75]، ومما يدل على وعي سيبويه التام بهذا الحكم (عربيّ) أنه يقول بعد أكثر من مائة صفحة من نصه السابق" والرفع في هذا أعرف... وإن نصبت فهو **عربيّ** جيد"[76] ويصف النصب مرة ثالثة بأنه "**عربيّ** حسن"[77]. فهو يستعمله استعمالا لا يكادُ يبايُنه.

ومنه في بدل الإضراب، إذ يمثّل له سيبويه بالقول: ما مررت برجلٍ بل حمارٍ، ثم يبين أنه لو لم يُجعل بدلاً وارتفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف كان **عربيّا**[78] فالتقدير: ولكن هو حمار.

وفي حديثه عن بدل المعرفة من المعرفة أو قطعِها عما قبلها على الابتداء قال: "وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر وهو مهلهل[79]:

ولقد خبطتُ بيوتَ يشكرَ خبطةً

أخوالُنا وهم بنو الأعمامِ

كأنه حين قال: خبطنَ بيوتَ يشكرَ، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا..."[80] ثم وصف الابتداء بأنه أقوى من البدل ووصف البدل بأنه **عربيّ** جيد[81] وذكر النحاس أن الابتداء لغة المضريين والإتباع لغة اليمانيين[82]

ومن ذلك في الوصف المقطوع عن موصوفه للتعظيم أو الشتم، حيث مثل له سيبويه بشواهد منها قول الفرزدق[83]:

كم عَمّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ

فَدْعاءَ قد حلَبتْ عليَّ عِشارِي

شَغَّارةً تَقِذُ الفَصيلَ برِجْلِها

فَطّارةً لقَوادِمِ الأبكـــــــــارِ

فنصب (شغارة) على الذم أو الشتم، ثم قال سيبويه: "ولو ابتدأ أو أجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربيّاً"[84] ونحن نعلم أن الأصل أن يتبع النعتُ منعوته، وأن النصب لمدح أو ذم أو ترحم إنما هو خروج عن المألوف لغرض بلاغي.[85]

ومنه في العطف قول امرئ القيس[86]:

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنّما

نحاولُ ملكاً أو نموتَ فنعذرا

ف(أو) هنا بمعنى (إلى أن) لذلك انتصب بعدها الفعل (نموت) وهذا الأشيع وهو الأصل، يقول ابن السراج:" فكلُ موضعٍ وقعتْ فيهِ (أو) يصلح فيه (إلى أنْ) و(حتى) فالفعل منصوب"[87] ويذكر سيبويه أنه يجوز الرفع على وجهين، الابتداء أو العطف على الأول، ثم يصف الرفع بأنه **عربيّ** جائز. [88] فالأصل النصب، ثم يجوز العطف، يؤيد هذا ما

قاله المبرد: "فجملة هذا أن كل موضع تصلح فيه (حتى) و(إلا أنْ) فالنصب جائز جيد إذا أردت هذا المعنى، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع"[89] ويبقى المعنى هو الفيصل في المسألة.

رابعاً: الحمل على الموضع

ومن أمثلة سيبويه للحمل على الموضع في باب إعمال اسم الفاعل أنه ذكر أولاً مثالاً مصنوعاً، هو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، ثم ذكر قول جرير[90]:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم

أو مثلَ أسرة منظورِ بن سيّارِ

ثم قال معلقاً: "والنصب في الأول أقوى وأحسن، لأنك أدخلتَ الجر على الحرف الناصب، ولم تجئ ههنا إلا بما أصله الجرُّ، ولم تدخله على ناصب ولا رافع وهو على ذلك **عربيّ** جيد والجر أجود"[91] فالمثال الأول فيه عطف على ما أصله النصب، لأن معنى ضارب زيد، يضرب زيداً، لذلك قوي فيه النصب، أما في قول جرير فعطفَ (مثل) على مجرور (بمثل) لذلك كان الجر/ العطف على اللفظ أجود، وعلى ذلك يكون النصب مستوى ثانياً في الجودة، وهو ما وصفه سيبويه بـ(عربيّ جيد) وقد قال في موضع آخر:" ولو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربيّاً"[92] وهذا يدل على أنه على وعي تام بهذا الحكم.

والنصب في البيت السابق يكون بعطف (مثلَ) الثانية على موضع (مثل) الأولى إذ موضعها النصب على المفعولية، وقد منع ابن هشام والأشموني العطفَ على الموضع في مثل: مررت بزيد وعمرا، لأنه لا يجوز: مررت زيداً[93] لكن سيبويه يجيزه كما مرّ، ويقدو قدوَه في ذلك ابن السراج وابن جني[94]

خامساً: إلغاء ظن وأخواتها

يرى النحويون أن ظنّ وأخواتها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما جاز إعمالها وإلغاؤها، والإعمال في حالة التوسط أقوى، كما إن الإلغاء في حالة التأخر أقوى[95] ويقول سيبويه في هذا: "فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظن ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربيّ جيد"[96] وقد يفهم من قول سيبويه (وكل عربيّ جيد) أنه قصد الإعمال والإلغاء، وقد يفهم أنه قصد التأخير والتوسط، وأميل إلى أنه قصد الأول، وعلى كل فكلا الفهمين لا يتنافى مع ما ذهبنا إليه من أنه يصف المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي، ذلك أن الأصل هو التقدم والإعمال أما التوسط أو التأخر من جهة والإلغاء من جهة أخرى فهو استعمال متحوّل عن الأول، وهو بذلك يصف المستوى الثاني من حيث الأصالة.

سادساً: الإدغام

كثر استعمال سيبويه لهذا الحكم(عربيّ) في الحديث عن إدغام الحروف في بعضها، وهو يستعمله أيضاً على ما أقررنا واصفاً به المستوى الاستعمالي الثاني، سواءٌ أكان هذا المستوى بالإدغام أم بالفك، فكلما كان أحد النمطين الإدغام /الفك عنده هو الأحسن كان النمط الآخر هو (العربيّ).

ومما كان فيه الإدغام هو المقدّم قوله: "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة... ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك قولك: جعلَ لَك، وفعلَ لَبيد، والبيان في كل هذا **عربيّ** جيد حجازي[97] فهو يجعل الإدغام استعمالاً أولَ ذكراً وحسناً ثم يصف الاستعمال الثاني (الفك) بأنه عربيّ جيد حجازي.

وعن إدغام اللام (غير لام التعريف) في الراء يقول: "فإن كانت غير لام المعرفة نحو لام (هل) و(بل) فإن الإدغام في بعضها أحسن وذلك قولك: هرّأيت...وإن لم تدغم فقلت: هلْ رأيت، فهي لغة لأهل الحجاز وهي **عربيّة** جائزة"[98]

وعن إدغام حروف الثنايا قال: "والطاء والدال والتاء يدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين لقرب المخرجين... وذلك قولك ذهبسّلمى وقسّمعتْ، فتدغم واضبزّرَدَة فتدغم، وانعصّابراً فتدغم... والبيان **عربيّ** حسنٌ لاختلاف المخرجين"[99] وذلك في: (ذهبتْ سلمى وقدْ سمعتْ، واضبط زرَدَه، انعتْ صابراً) على التوالي. وعن إدغام الظاء والذال والثاء في الشين قال: "وتدغم الظاء والذال والثاء فيها؛ لأنهم قد أنزلوها منزلة الضاد وذلك قولك احفشّنباء وابعشّنباء وخشَّنباء والبيان **عربيّ** جيد"[100] وذلك في(احفظْ شَنباء وابعثْ شنباء وخذْ شنباء) على التوالي.

وإذا كان الفك هو الأحسن أو الأصل فإنه يصف الإدغام بأنه عربيّ، كما في إدغام الهاء في الحاء في مثل (اجبهْ حملاً) "البيان أحسن لاختلاف المخرجين ولأن حروف الحلق ليست بأصلٍ للإدغام لقلتها والإدغام فيها **عربيّ** حسن لقرب المخرجين لأنهما مهموسان"[101]

ومن ذلك حيّ (بالإدغام) وحيي(بالفك) قال سيبويه: "والإدغام أكثر والأخرى **عربيّة** كبيرة"[102]

ويطّوعون (بإدغام التاء في الطاء) ويذّكرون(بإدغام التاء في الذال) ويتطوعون ويتذكرون بالفك، قال سيبويه: "والإدغام

في هذا أقوى...والبيان فيهما **عربيّ**"[103]

ومن ذلك أيضاً قوله: "فمن ذلك قولهم في مثترٍ مثّردٌ لأنهما متقاربان مهموسان والبيان حسنٌ وبعضهم يقول مثترّدٌ وهي **عربيّة** جيدة والقياس مترّدٌ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر"[104]

ومنه "فأن تقول: احفظ تلك وخذ تلك وابعث تلك فتبيّن أحسن من حفتٌ وأختّ وبعَتٌ وإن كان هذا حسناً **عربيّاً**"[105]

ومما يتصل بالإدغام مسألة كراهية التضعيف فقد ذكر سيبويه قول العرب: تسرّيْتُ وتظنَّيْتُ وتقصّيْتُ والأصل: تسرَّرْتُ وتظنَّنْتُ وتقصَّصْتُ، ثم قال: "وكل هذا التضعيف فيه **عربيّ** كثير جيد"[106] وهنا وإن كان الأصلُ التضعيفَ، لكنَّ الشائع عكسه مما يجعل المخالفة بين المثلّيْنِ (تسرَّيْت) هي المستوى الاستعمالي الأول، يقول الخليل بن أحمد: "بعض العرب إذا اجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفا من غير ذلك الجنس"[107] ويقول ابن جني: "ومن ذلك قول العرب: (تسرَّيت من لفظ (س ر ر) أحالته الصنعة إلى لفظ (س رى). ومثله (قصَّيت أظفاري) هو من لفظ (ق ص ص) وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق ص ى)"[108]

ويُذكر هنا أنّ بعض الباحثين يرى أنّ الإدغام سمةٌ بارزة في اللهجات البدوية، وأنّ الفك سمةٌ غالبةٌ على القبائل المتحضّرة.[109]

خاتمة

وضُحَ لنا مما سبق أن سيبويه كان يستعمل لفظ (عربيّ) حكماً نحوياً بطريقة واعية، منطلقاً من معاييرَ واضحةٍ في ذهنه، وأنه لم يكن يطلق هذا اللفظ جزافاً أو كيفما اتفق.

وكشف البحث أنّ المقصودَ بهذا الحكم هو المستوى الاستعمالي الثاني من مستويات استعمال العرب للغتهم، فهو يطلقه على ما كان شائعا في لغة العرب غيرَ مقصور على نمط استعمالي لهجي نادر، لكنه في الوقت نفسه يرى أن هناك مستوى استعماليا أشيع منه وأقوى، وبهذا يكون هذا الحكم حكماً نوعياً كمياً في آن معاً.

وتبين أن سيبويه ينطلق من معيارين للحكم على الاستعمال اللغوي بأنه (عربيّ)

أولهما: أن يكون الاستعمال اللغوي كثيراً شائعاً في لغة العرب.

ثانيهما: أنه يمثل المستوى الثاني من حيث القوة والجودة أو الكثرة من جهة ومن حيث الأصالة والفرعية من جهة أخرى، فـ(الأقوى أو الأجود أو الأكثر) هو المستوى الأول، والأقل قوة أو جودة أو كثرة هو المستوى الثاني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن (الأصل) هو المستوى الأول، والفرع هو المستوى الثاني.

الهوامش

(1) النجار، مفهوم الإحالة عند سيبويه، ضوابطه وأبعاده، ص75.
(2) المرجع نفسه، ص75.
(3) الغريب أن أحد الباحثين ذكر أن هذا الحكم ورد ست مرات فقط وهذا ليس صحيحاً. انظر: بشير، النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه، ص11.
(4) منها: البكاء، كاظم، منهج سيبويه في التقويم النحوي، ط1، والعتيبي، منصور، الأحكام المعيارية على الظواهر النحوية عند سيبويه، وعبد العاطي، الأحكام النحوية بين الثبات والتحول.
(5) البكاء، منهج سيبويه في التقويم النحوي، ص205.
(6) السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربيّ، ص2011-2012.
(7) المرجع نفسه، ص2012.
(8) منها: أبو العزم، 1977م، المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، والقوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، وعبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، وقريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب.
(9) سيبويه، الكتاب، ج2، ص365.
(10) المصدر نفسه، ج4، ص395.
(11) المصدر نفسه، ج2، ص158.
(12) المصدر نفسه ، ج4، ص474-475.
(13) الإسراء: 106.
(14) الأعراف: 176.
(15) يوسف: 20.
(16) الحاقة: 30.
(17) سيبويه، الكتاب، ج4، ص189.
(18) المصدر نفسه، ج4، ص472.
(19) المصدر نفسه، 4ج، ص184-185.

(20) الصاوي، د.ت، شرح ديوان جرير، ص312.
(21) سيبويه، الكتاب، ج1، ص169–170.
(22) المصدر نفسه، ج1، ص272–273.
(23) المصدر نفسه ، ج1، ص34، وج1، ص228.
(24) المصدر نفسه، ج1، ص231.
(25) الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج1، ص91.
(26) حسان، الأصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص88.
(27) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، 1963م، ص52.
(28) ابن جني، الخصائص، ج2، ص11.
(29) عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي: نحوي، من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش، توفي 117هـ. انظر: الزركلي، 2002م، الأعلام، ج4، ص71.
(30) سيبويه، الكتاب، ج4، ص443.
(31) هو زبّان بن العلاء بن عمار أبو عمرو بن العلاء، أحد القراء السبعة، وأحد النحاة في القرن الثاني للهجرة، مات بالكوفة سنة 154هـ. انظر: الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص22.
(32) معاوية بن عمر بن أبي عقرب، أبو نوفل الدؤلي، كان فقيهاً نحوياً؛ وذُكر عن أبي عمرو بن العلاء قال: كنت آتي أبا نوفل أنا وشعبة بن الحجاج؛ فكان شعبة يسأله عن الآثار، وأسأله أنا عن النحو والشعر.انظر: السيوطي، بغية الوعاة، 1979م، ج2، ص177.
(33) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص184–185.
(34) هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الاصل، اشتهر وتوفي ببغداد عام 374هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص76.
(35) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص215–216.
(36) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن عاصم بن مسلم بن كعب أبو جعفر الأندلسي الحافظ النحوى توفي سنة 708هـ. انظر: الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج1، ص30.
(37) الغرناطي، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ص161.
(38) المصدر نفسه، ج1، ص16–18.
(39) انظر : مكرم، الدلالة التاريخية واللغوية لكلمة عرب، ص35 وما بعدها.
(40) للمزيد من الأمثلة انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص90، و97، و152، و157، و194، و197، و440، وج2، ص118، 221، و250، و303، وج3، ص358، و549، وج4، ص64، و131، و153، و442، و460، و461، و477 و478، و479.
(41) سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.
(42) ابن جني، الخصائص، ج1، ص297.
(43) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص153.
(44) سيبويه، الكتاب، ج1، ص80.
(45) القمر: 49.
(46) سيبويه، الكتاب، ج1، ص148، وج1، ص104.
(47) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص281.
(48) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ج2، ص160.
(49) سيبويه، الكتاب، ج1، ص81.
(50) المصدر نفسه، ج1، ص82.
(51) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص14.
(52) انظر: السامرائي، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، فكرة البحث كلها قائمة على ذلك.
(53) القمر: 49.
(54) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص169–170.
(55) سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.
(56) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص69.
(57) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص263.
(58) سيبويه، الكتاب، ج1، ص272.
(59) المصدر نفسه، ج1، ص273.
(60) المصدر نفسه، ج1، ص271
(61) الزمخشري، المفصل في صنعة الأعراب، ج1، ص93.
(62) سيبويه، الكتاب، ج1، ص259.
(63) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص261–262.
(64) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص248، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص332.
(65) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص161 وما بعدها، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص132.
(66) انظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص293، والزمخشري، المفصل في صنعة الأعراب، ج1، ص76.
(67) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص616.
(68) سيبويه، الكتاب، ج1، ص88.
(69) المصدر نفسه، ج1، ص90.
(70) انظر هذه الشواهد في: سيبويه، الكتاب، ج1، ص155–156.
(71) الزمر: 60.
(72) الجبوري، شعر عبدة بن الطيب، 1972م، ص12.
(73) البيت في ديوان عدي بن زيد، ص35.
(74) سيبويه، الكتاب، ج1، ص158.

(75) انظر: ابن السراج، ج2، ص50-53.
(76) سيبويه، الكتاب، ج1، ص155.
(77) المصدر نفسه، ج1، ص156.
(78) المصدر نفسه، ج2، ص17.
(79) المهلهل، الديوان، ص80.
(80) سيبويه، الكتاب، ج2، ص16.
(81) نفسه، ج2، ص17.
(82) النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص52.
(83) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج1، ص583.
(84) سيبويه، الكتاب، ج2، ص73.
(85) وانظر: حسن، النحو الوافي، ج3، ص486.
(86) امرؤ القيس، الديوان، ص96.
(87) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص156.
(88) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص47.
(89) المبرد، محمد أبو العباس، د.ت، المقتضب ، ج2، ص29.
(90) الصاوي، شرح ديوان جرير، ص312.
(91) سيبويه، الكتاب، ج1، ص170.
(92) المصدر نفسه، ج1، ص94.
(93) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص616، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني، ج1، ص129.
(94) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص65، وابن جني، الخصائص، ج1، ص106.
(95) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص181، وابن الأنباري، أسرار العربيّة، ج1، ص153، وابن الخشاب، المرتجل، ص154.
(96) سيبويه، الكتاب، ج119/1.
(97) المصدر نفسه، ج4، ص437.
(98) المصدر نفسه، ج4، ص457.
(99) المصدر نفسه، ج4، ص462-463.
(100) المصدر نفسه، ج4، ص466.
(101) سيبويه، الكتاب، ج4، ص449.
(102) المصدر نفسه، ج4، ص395.
(103) المصدر نفسه، ج4، ص474-475.
(104) المصدر نفسه، الكتاب، ج4، ص467.
(105) المصدر نفسه، ج4، ص472.
(106) سيبويه، الكتاب، ج4، ص424.
(107) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص298.
(108) ابن جني، الخصائص، ج2، ص90.
(109) آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، ص196، و201، 223.

المصادر والمراجع

آل غنيم، صالحة، 1985م، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، منشورات جامعة أم القرى.

إبراهيم، سعيد أبو العزم،1977م، المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة.

الإستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، 1975م، دار الكتب العلمية، بيروت.

امرؤ القيس، الديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، 2004م، ط2، دار المعرفة، بيروت.

الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، د.ت، دار الفكر، بيروت.

الأنباري، أبو البركات، أسرار العربيّة، تحقيق فخر الدين قباوة، 1995م، ط1، دار الجيل، بيروت.

البكّاء، محمد كاظم، 1989م، منهج سيبويه في التقويم النحوي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

الحاوي، إيليا، 1983م، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت.

حسان، تمام، 2000م، الأصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب-القاهرة.

الجبوري، يحيى، 1972م، شعر عبدة بن الطيب، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع.

الجندي، علم الدين، 1983م، اللهجات العربيّة في التراث، الدار العربيّة للكتاب.

ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد النجار، د.ت، ط3، عالم الكتب، بيروت.

حسن، عباس، د.ت، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، بيروت.

حسن، محمد بشير، 2009م، النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه، مجلة ديالى، العدد 33.

ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر، 1972م، مطبعة دار الخلة.

الرافعي، مصطفى صادق، 1984م، تاريخ آداب العرب، ط4، دار الكتاب العربيّ.

الرماني، علي، شرح كتاب سيبويه، المجلد الأول، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف، 1415هـ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

الزركلي، خير الدين، 2002م، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الأعراب، تحقيق علي بو ملحم، 1993م، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

ابن زيد، عدي، الديوان، تحقيق محمد جبار المعيبيد، 1965م، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع.

السامرائي، صباح علاوي، 2012، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربيّ، ط1، دار مجدلاوي، عمان.
السامرائي، فاضل، 1977م، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد الحادي والعشرون.
ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ط1، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1985، مؤسسة الرسالة.
سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1988م، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتحقيق محمد أحمد جاد البك وآخرَيْن، د.ت، ط3، مكتبة التراث، القاهرة.
السيوطي، جلال الدين، 1979م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر.
الشوكاني، محمد، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق محمد حلاق، 2006م، ط1، دار ابن كثير، دمشق.
الصاوي، محمد إسماعيل، 1935م، شرح ديوان جرير، ط1، مطبعة الصاوي، مصر.
الصبان، محمد بن علي، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
عبد العاطي، وليد، 2012م، الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
عبد الغني، أحمد، 1990م، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
العتيبي، منصور، 1427هـ، الأحكام المعيارية على الظواهر النحوية عند سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.
ابن عقيل، عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1980م، ط20، دار التراث ودار مصر، القاهرة.
العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، 1995م، ط1، دار الفكر، دمشق.
الغرناطي، أحمد بن الزبير، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق سعيد الفلاح، 1983م، ط1، دار الغرب الإسلامي.
ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، 1963م، مؤسسة بدران، لبنان.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، 1985م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تقديم محمد علي النجار وأحمد نجاتي، 1983م، ط3، عالم الكتب.
الفيروزآبادي، محمد، 1986م، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط1، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت.
قريرة، توفيق، 2003م، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ط1، دار محمد علي الحامي.
القوزي، عوض، 1981م، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.
المبرد، محمد أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، د.ت، عالم الكتب، بيروت.
المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، 2008م، ط1، دار الفكر العربيّ.
مكرم، عبد العال، 1987م، الدلالة التاريخية واللغوية لكلمة عرب، ضمن كتاب: الفريج، سهام، بحوث في اللغة والأدب، ط1، مكتبة المعلا، الكويت، 1987م.
المهلهل، عدي بن ربيعة، الديوان، شرح وتحقيق أنطون محسن القوال، 1995م، ط1، دار الجيل، بيروت.
النجار، لطيفة، 2007م، مفهوم الإحالة عند سيبويه، ضوابطه وأبعاده، المجلة الأردنية في اللغة العربيّة، مجلد (3) عدد (1).
النحاس، أبو جعفر احمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زاهد غازي زاهد، 1986م، ط1، عالم الكتب ومكتبة النهضة.
ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، 1977م، ط5، دار الجيل، بيروت.
ابن هشام، جمال الدين، 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، بيروت.

Sybawayh's Second Level of Linguistic Use

Jaza' Al-Masarweh*

ABSTRACT

This research reveals that Sybawayah was aware of the different levels of linguistic use in Arabic. This awareness is shown through studying one of Sybawayh' syntactic and evaluative judgments that he used to use in order to judge one of the linguistic patterns.

The research determines the exact meaning of' Arabi', depending on what Sybawaih himself said.

This study identifies Sibawayh's intended meaning of this term "Arabi" based on his writings, by comparing Sibawyajh's Arabi standard with his other linguistic criteria such as the strength, the origin, the quality, the abundance of words, etc. It has been found out that Sybawyhh used the same judgment on the second level of linguistic use levels.

The research also shows many of the linguistic uses that were described by Sybawayah as Arabi.the researcher has divided them depending on their syntactic subjects, he used the descriptive analytical method.

Keywords: Sybaway, Arabi, Syntactic Criteria.

* King Faisal University, Saudi Arabia. Received on 26/11/2013 and Accepted for Publication on 26/2/2014.